

المحكمة الاتحادية تلغي دستورية فقرة من قانون التقاعد الموحد



أوضحت المحكمة الاتحادية العليا، اليوم الإثنين، موقفها بشأن الراتب التقاعدي للمديرين العامين.

وذكر بيان للمحكمة، تلقتة وكالة "المطلع"، أن: "المحكمة الاتحادية العليا، وبموجب قرارها المرقم (232/اتحادية/2024) الصادر في 13 تشرين الثاني 2024، قضت بعدم دستورية الفقرة (ثامناً) من المادة (35) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014".

وأضاف البيان، أن: "الفقرة المذكورة أعلاه كانت تنص على: (يستحق المديرون العامون في دوائر الدولة كافة راتباً تقاعدياً لا يتجاوز 80% من مجموع آخر راتب ومخصصات تقاضوها وفقاً لأحكام هذا القانون)".



